

Distr.: General
13 December 2021

Arabic

Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقير والشؤون الجنسانية

الدورة الرابعة

عبر الإنترنت، ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١

تقرير عن اجتماع الدورة الرابعة للجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقير والشؤون الجنسانية

أولاً- افتتاح الدورة

ألف- معلومات أساسية

١- اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقير والشؤون الجنسانية (لجنة السياسات فيما يلي) هيئة قانونية للخبراء وصانعي السياسات، أنيط بما تقديم التوجيه والمشورة لشعبة الشؤون الجنسانية والفقير والسياسات الاجتماعية من خلال استعراض الأنشطة التي نفذت خلال فترة السنتين ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ والرؤية والتوجه الاستراتيجيين لفترة الخطة المقبلة ٢٠٢١-٢٠٢٣.

٢- ونظمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، عن طريق شعبتها المعنية بالشؤون الجنسانية والفقير والسياسات الاجتماعية (الشعبة فيما يلي)، الدورة الرابعة للجنة السياسات، التي عقدت عبر الإنترنت يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ وكان موضوعها "دعم الدول الأعضاء في البناء بشكل أفضل نحو مستقبل شامل للجميع وقادر على التكيف بعد جائحة كوفيد-١٩". وكان التركيز المواضيعي متفقاً مع أولويات أفريقيا والأمم المتحدة فيما يتعلق بمساعدة الدول الأعضاء على تحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والمساعدة اللازمة لمواجهة الجائحة وبناء القدرة على التكيف.

٣- وكان الهدف من الدورة استعراض عمل الشعبة وتقديم التوجيه الاستراتيجي لها، وإطلاع الدول الأعضاء على مجالات التركيز الجديدة للشعبة وتدخالها السياساتية فيما يتصل بتنفيذ ولايتها المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع والحد من



عدم المساواة من أجل تحقيق نمو شامل ومنصف، مع مراعاة أثر جائحة كوفيد-١٩. وعلاوة على ذلك، كان يُتوقع أن يوجه أعضاء لجنة السياسات والمشاركين الشعبة في عملها على تحليل أوجه الترابط بين النمو والفقير وعدم المساواة، في سياق السياسات الاجتماعية، والتوسع الحضري، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة؛ وعلى تحليل الاحتياجات ذات الأولوية المتصلة بمجالات العمل الأساسية للشعبة.

باء- الحضور

٤- حضر الدورة ممثلون عن الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وإسواتيني، وأنغولا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، ورواندا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، والصومال، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، ومصر، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

٥- وكانت الجماعتان الاقتصاديتان الإقليميتان التاليتان ممثلتين في الدورة أيضا: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة العربية.

٦- وحضر الاجتماع أيضا ممثلون عن المؤسسات التالية: المركز الأفريقي للممارسات الإنمائية والمشاركة العالمية، وجامعة كورنيل، والمعهد الدانمركي للدراسات الدولية، ومعهد البحوث بجامعة بوينس آيرس، وجامعة ليمبوبو. وحضر الاجتماع ما مجموعه ١١٢ مشاركا.

جيم- البيانات الافتتاحية

٧- في افتتاح الدورة، رحبت نجلاء علاي، المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية في تونس، والرئيسة المنتخبة للمكتب الجديد، بجميع المشاركين وشكرت المكتب المنتهية ولايته ورئيسه، ممثل مصر، على العمل المنجز خلال فترة السنتين السابقة. وتطرقت للدمار الذي سببه كوفيد-١٩ في جميع أنحاء المنطقة، وأثره على تنفيذ الأهداف المتفق عليها جماعيا.

٨- وأشارت أيضا إلى أن الجائحة، رغم عواقبها الكارثية، تتيح فرصة للمضي قدما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكدت أن النجاح في اكتساب القدرة على التكيف في المستقبل يقتضي وضع حد لتآكل مكاسب التنمية والتقدم المحرز فيها. ودعت إلى تحديد حلول لتمويل الانتعاش، وأعربت عن أملها في أن تسفر مداورات لجنة السياسات في الدورة عن اتخاذ إجراءات تسهم في إيجاد مستقبل أكثر قدرة على التصدي.

٩- وقدمت فيرا سونغوي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، في ملاحظاتها الافتتاحية، لمحة عامة عن العمل الذي قامت به اللجنة في الفترة الأخيرة، ليس فقط للتخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩، بل أيضا لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة أفريقيا. وأكدت من جديد أن الجائحة تعيث فسادا في المنطقة، لا سيما بالنسبة إلى النساء والفئات الضعيفة الأخرى، مشددة على أنها تشكل مسألة اقتصادية واجتماعية على حد سواء. ودعت إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الموجهة خصيصا لمعالجة انخفاض التغطية بالحماية الاجتماعية في أفريقيا، الذي يؤثر بقدر غير متناسب في النساء.

١٠- وأشارت إلى أثر الجائحة الشديد على الحكومات والإيرادات المحلية، وسلطت الضوء على الأهمية الحاسمة للشراكات التي ما فتئت اللجنة تعقدها مع المنظمات الدولية الأخرى من أجل التصدي للجائحة. ووجهت الانتباه أيضا إلى أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكافحة الجائحة وإعادة البناء بشكل أفضل، إلى جانب دور التعبئة الفعالة للموارد المحلية، لا سيما في زيادة الإيرادات الحضرية.

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب

١١- انتُخب ممثلو البلدان التالية بالإجماع لعضوية المكتب:

الرئيس:	تونس
النائب الأول للرئيس:	الصومال
النائب الثاني للرئيس:	ملاوي
المقرر الأول:	مالي
المقرر الثاني:	غينيا الاستوائية

ثالثا- النظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل وإقرارهما

١٢- أقرت اللجنة المشتركة بعد ذلك بالإجماع جدول الأعمال الآتي، على أساس جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة E/ECA/CSPPG/4/1 :

- ١- افتتاح الدورة.
- ٢- انتخاب أعضاء المكتب.
- ٣- النظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل وإقرارهما.
- ٤- التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقير والشؤون الجنسانية: تقديم التقارير والمناقشة:

(أ) البرنامج الفرعي ٩: الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية؛

(ب) البرنامج الفرعي ٦: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥- الجلسات الموازية:

- (أ) تسخير الوظائف المنتجة: تزويد النساء والفتيات بمهارات المستقبل؛
 (ب) تشجيع عمالة الشباب الشاملة للجميع والقادرة على التكيف في أفريقيا، الآن وفيما بعد جائحة كوفيد-١٩؛
 (ج) النمو الشامل للجميع والقادر على التكيف في أفريقيا: دور التخطيط المكاني.

٦- مناقشة عامة بشأن موضوع الدورة الرابعة "البناء بشكل أفضل نحو مستقبل شامل للجميع وقادر على التكيف في سياق جائحة كوفيد-١٩":

- (أ) عرض ورقة المسائل المطروحة للمناقشة؛
 (ب) اجتماعات أفرقة عمل مصغرة؛
 (ج) تقديم تقارير عن اجتماعات فرق العمل المصغرة ومناقشة بشأن سبل المضي قدما.

٧- النظر في استنتاجات الدورة الرابعة والتوصيات الصادرة عنها واعتمادها.

٨- اختتام الدورة.

رابعاً- التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقير والشؤون الجنسانية: تقديم التقارير والمناقشة

١٣- ذكرت ممثلة الأمانة بولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الممثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فيها، ودعم التكامل الإقليمي فيما بين بلدان المنطقة فضلاً عن تشجيع التعاون الدولي في سبيل تنمية أفريقيا. وأبرزت كذلك أن اللجنة في استطاعتها، بوصفها الذراع الإقليمية للأمم المتحدة، وهي تخدم ٥٤ دولة أفريقية عضواً، وبوصفها عنصراً رئيسياً في المشهد المؤسسي الأفريقي، أن تقدم مساهمة استثنائية في التصدي للتحديات الإنمائية في القارة.

١٤- ووجهت الانتباه أيضاً إلى أن البحوث والتحليلات المتعددة القطاعات التي تجريها اللجنة تعزز تكامل الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وتشجع التعلم من الأقران والتفكير الإبداعي وشحذ الوعي بشأن السياسات العامة مع تعزيز الروابط وأوجه التآزر بين القطاعات في الوقت ذاته؛ وأبرزت أن اللجنة تسدي المشورة في مجال السياسات العامة على المستوى القطري من خلال تقديم الدعم المباشر القائم على الطلب إلى الدول الأعضاء في المجالات ذات الصلة بعملها المعياري والتحليلي وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري.

ألف- البرنامج الفرعي ٩: الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية

١- العرض

١٥- قدم ممثلون عن الأمانة تقرير البرنامج الفرعي ٩ المتعلق بالفقر وعدم المساواة والسياسة الاجتماعية، وعرضوا لمحة عامة عن الأنشطة الجارية والمقررة للسنتين التاليتين، كما حددوا مجالات العمل المقررة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

١٦- وتناولوا في عروضهم مجالات مثل الحد من الفقر والهجرة وعمالة الشباب، والتحضر، وأثر جائحة كوفيد-١٩ على العمل في تلك المجالات.

١٧- وأشاروا إلى أن الحد من الفقر يسير بوتيرة أبطأ بكثير من الوتيرة المطلوبة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. وفيما يتعلق بالهجرة، استعرضوا الدعم الذي تقدمه اللجنة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة، إلى ٢٣ دولة عضوا في رصد التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن الهجرة. وقدموا تفاصيل عن العمل الذي تقوم به اللجنة بالتنسيق مع الدول الأعضاء للتخفيف من أثر الجائحة على الاقتصادات الحضرية، بوضع خطط لانتعاش الاقتصاد وقدرته على التكيف.

٢- المناقشة

١٨- حثت لجنة السياسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في المناقشة التي تلت ذلك، على زيادة مساعدتها التقنية للدول الأعضاء من أجل وضع وتنفيذ سياسات اجتماعية، وشجعت الدول الأعضاء على الاستفادة الكاملة من الدعم التقني الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وشجعت هذه الأخيرة أيضا على المساهمة في تقاسم الممارسات الجيدة كي يتسنى اعتمادها وتكييفها من قبل الدول الأعضاء الأخرى.

٣- التوصيات

١٩- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة السياسات التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

١' الاستفادة من المساعدة التقنية المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المتاحة بسهولة، عن طريق إرسال طلب رسمي إلى الأمانة التنفيذية؛

٢' التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في نشر منتجاتها وأدواتها المعرفية وتعزيز استخدامها في مجال السياسات؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

- ١' أن توضح بصورة أفضل الوسائل التي يمكن من خلالها للدول الأعضاء التماس الدعم التقني من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأن تتقاسم هذه الوسائل؛
- ٢' تحسين تبليغ المعايير التي يجري على أساسها اختيار الدول الأعضاء لتلقي الدعم التقني؛
- ٣' تتبّع البرامج الوطنية على نحو أكثر اتساقاً واستخدام الممارسات والأمثلة الجيدة ونشرها لتخفيض الموارد المطلوبة وزيادة الكفاءة؛
- ٤' زيادة دعمها للدول الأعضاء في التصدي للفقير المدقع، الذي لا يزال مستمرا رغم التدخلات التي حدثت على مدى عقود؛
- ٥' زيادة المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء من أجل وضع السياسات الاجتماعية وتنفيذها.

باء- البرنامج الفرعي ٦: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١- العرض

٢٠- عرضت ممثلة الأمانة عمل البرنامج الفرعي ٦ بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وشددت على أن ولاية البرنامج الفرعي تتمثل في تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تصميم وتنفيذ ورصد السياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ وتدعيم قدرة الدول الأعضاء على تعميم المنظور الجنساني في سياسات وبرامج الاقتصاد الكلي والسياسات والبرامج القطاعية.

٢١- وفي هذا السياق، سلطت المتحدثة الضوء على المنتجات المعرفية في إطار البرنامج الفرعي في مجالات مثل الجوانب الجنسانية لتغير المناخ، والعائد الديموغرافي، والتمويل الرقمي، وزيادة الأعمال، والتعددين الحرفي والتعددين على نطاق ضيق خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وعلى وجه الخصوص، وفي سياق التصدي لجائحة كوفيد-١٩، أُطلق مشروع ممول من "حساب التنمية" في إطار البرنامج الفرعي لدعم الدول الأعضاء في إدماج اقتصاد الرعاية في سياسات الحماية الاجتماعية والسياسات العامة الأخرى.

٢- المناقشة

٢٢- في المناقشة التي تلت ذلك، التمس المشاركون توضيحاً للمعايير التي تستخدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لضمان الشمول في اختيارها البلدان التي تشملها تدخلاتها، لا سيما فيما يتصل بالدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية. ونوقشت أيضاً الحاجة إلى استمرار دعم الدول الأعضاء في وضع أدوات لمعالجة

أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وأبرز المشاركون أيضا الحاجة إلى إجراء تقييم نقدي للسياسات والبرامج الحالية في الدول الأعضاء الرامية إلى معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وتوفير الدعم المصمم خصيصا، والاستفادة في الآن ذاته من الممارسات الجيدة التي يمكن أن تعتمدها الدول الأعضاء الأخرى. وجرى التشديد أيضا على دور اللجنة في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ ورصد خطة عمل المسائل الجنسانية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٣- التوصيات

٢٣- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة السياسات التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

١' الاستفادة الكاملة من الدعم التقني والخدمات الاستشارية التي تقدمها الشعبة؛

٢' استخدام النتائج المستخلصة من البحوث التي تجريها الشعبة بشأن المسائل الجنسانية لرفد برامجها الوطنية.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

١' تقديم الدعم التقني والخدمات الاستشارية للبلدان التي لم تشملها الأنشطة الحالية؛

٢' توسيع نطاق تنفيذ الدليل الأفريقي المنقح للجنسانية والتنمية بحيث يتجاوز البلدين المدرجين؛

٣' زيادة التركيز على تبادل الممارسات الجيدة في معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين ليتسنى للدول الأعضاء اعتمادها وتكييفها؛

٤' دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عمل المسائل الجنسانية ورصدها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

خامسا- الجلسات الموازية

ألف- تسخير الوظائف المنتجة: تزويد النساء والفتيات بمهارات المستقبل

١- العرض

٢٤- عرضت ممثلة الأمانة النتائج الرئيسية لتقرير المرأة الأفريقية لعام ٢٠٢١ عن موضوع "بيئات التمويل الرقمي: سبل تمكين المرأة اقتصاديا في أفريقيا". وأكد العرض أن سوق العمل في المستقبل تستند بقدر كبير إلى الثورة الصناعية الرابعة، وأن الاتصال الرقمي والوصول إلى الاتصال الرقمي هما مفتاح الحصول على هذه

التكنولوجيات الناشئة وتسخيرها. وأضاف أن عدم الوصول إلى الإنترنت من شأنه أن يزيد من تفاقم عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، لا سيما في المناطق الريفية، حيث تكون خدمات الإنترنت وأجهزة الإنترنت أكثر تكلفة مما هي عليه في المناطق الحضرية. ويعزى انخفاض مستويات استخدام التكنولوجيا لدى النساء والفتيات أساساً إلى افتقارهن إلى المعرفة الأساسية والتعليم الرقمي.

٢- المناقشة

٢٥- في المناقشة التي تلت ذلك، أقر المشاركون بأن الممارسات والقوالب النمطية الثقافية تشكل تحدياً كبيراً أمام التصدي لنشر المعرفة الأساسية والتعليم الرقمي بين النساء والفتيات. ورغم أن الفتيات يحصلن على درجات أعلى من درجات الفتيان في العلوم والرياضيات في المرحلتين الابتدائية والثانوية، إلا أن ذلك لا يترجم إلى مستويات كافية من الالتحاق بالتعليم العالي في مواضيع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لدى الفتيات. كما أن هيمنة الفتيان في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات تزيد من ثني الفتيات عن اتباع مسارات مهنية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العبء الكبير للرعاية غير المدفوعة الأجر يعني أن النساء والفتيات يفتقرن إلى الوقت والإمكانية لمتابعة فرص التعلم والتدريب المنتجة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

٣- التوصيات

٢٦- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة السياسات التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء والشركاء القيام بما يلي:

١' تشجيع جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات واستخدام التكنولوجيا الرقمية لتحديد الفجوات بين الجنسين لأغراض اتخاذ الإجراءات السياساتية القائمة على الأدلة؛

٢' وضع استراتيجية تعليمية للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات تعزز المساواة بين الجنسين؛

٣' النظر في استخدام الحصص والإجراءات الإيجابية في ممارسات التوظيف والاستخدام لتعزيز فرص العمل وآفاقه للفتيات اللواتي يدرسن مواضيع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛

٤' تشجيع تقديم الإعانات والمنح، بما في ذلك إسناد المنح الدراسية، لتقليص الحواجز المالية التي تحول دون الحصول على التعليم والتدريب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛

٥' التصدي لاستخدام اللغة المتحيزة جنسانيا في مجالات التعليم والتدريب والتوظيف والتطوير المهني في ميادين العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من خلال برامج بناء قدرات الجهات المعنية المستهدفة، لا سيما وسائط الإعلام والكيانات الإعلامية؛

٦' تشجيع اعتماد تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في المدارس في سن مبكرة، في المناهج الدراسية الوطنية وفي الفرص المتاحة خارج المناهج؛

٧' تعزيز برامج الرصد والتقييم الموجودة من أجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ مبادرات وبرامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

١' دعم الدول الأعضاء من خلال برامج الإرشاد الموجهة للنساء والفتيات فيما يتصل بالتعليم والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وذلك بطرق منها التفاعل مع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة، وإجراء زيارات التعلم، ومحاكاة العمل واكتساب التجربة في أجل قصير؛

٢' تعبئة القيادات النسائية في ميادين العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات للعمل كمرشدات للفتيات اللائي لا زلن في المدرسة؛

٣' الترويج للشخصيات التاريخية النسائية الرائدة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بوصفهن قدوة لتحفيز النساء والفتيات على اختيار مسارات مهنية مماثلة؛

٤' النظر في منح جوائز في ميادين العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات للاعتراف بالتميز والمساهمات في العلوم؛

٥' دعم وضع سياسات واستراتيجيات لمساعدة الدول الأعضاء في النهوض بالتعليم والتدريب وفرص العمل لفائدة النساء في ميادين العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والتركيز على المعرفة الأساسية الرقمية واستخدام التكنولوجيا؛

٦' تعزيز استخدام منصات للتكنولوجيا الآمنة والمسؤولة والرفيعة الجودة والمنتجة بين الفتيات، مع إبراز فرص التعلم عبر الإنترنت؛

٧' الدعوة إلى زيادة الإقرار بأن العمل غير مدفوع الأجر والافتقار للوقت من الحواجز التي تحول دون تمكين المرأة واستخدامها المنتج للوقت.

باء- تشجيع عمالة الشباب الشاملة للجميع والقادرة على التكيف في أفريقيا، الآن وفيما بعد جائحة كوفيد-١٩

١- العرض

٢٧- عرضت ممثلة الأمانة التَّهَج المختلفة لعمالة الشباب في أفريقيا، وبينت العقبات الرئيسية التي تعترض نمو الوظائف. وتختلف هذه العقبات بصورة منتظمة من بلد إلى آخر، تبعا لظروفها الاقتصادية والجغرافية والسياسية. ويمكن تسخير التحولات الديمغرافية الحالية في الدول الأعلى خصوبة لتدعيم النمو الاقتصادي المتسارع وتحسين رأس المال البشري والحد من عدم المساواة.

٢- التوصيات

٢٨- بعد هذا العرض، قدمت لجنة السياسات التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تشجع عمالة الشباب الشاملة للجميع والمستدامة أثناء الجائحة وبعدها على السواء؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

١' الدعوة إلى وضع تعريف للشباب يكون موحدًا على نطاق المنطقة؛

٢' استحداث منتجات معرفية وأدوات سياسية لإرشاد الدول الأعضاء إلى كيفية خلق فرص العمل اللائق بصورة فعالة، مع الاستجابة للتطلعات المتزايدة والحد من عدم المساواة في سياق انتقال الشباب إلى مرحلة الرشد؛

٣' توفير التوجيه التقني في مجال السياسات بشأن كيفية تقديم الدعم الفعال للشباب أثناء انتقالهم إلى مرحلة الرشد، بما في ذلك بالتنسيق مع مؤسسات مثل الأسرة والمدارس والأعمال التجارية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية؛

٤' تقديم الدعم التقني لبلورة سياسات وأدوات تتناول التدريب المبكر والخدمة المجتمعية وكذلك الانتقال من المدرسة إلى العمل.

جيم- النمو الشامل للجميع والقادر على التكيف في أفريقيا: دور التخطيط المكاني

١- العرض

٢٩- استعرضت ممثلة الأمانة الدور الهام للتخطيط الحضري والمكاني في التمكين للنمو الشامل للجميع والاقتصادي في أفريقيا، وسلطت الضوء على التحول الحضري السريع في القارة وما يتصل به من تحولات اجتماعية واقتصادية ومكانية. وأشار العرض إلى أنه رغم أهمية التخطيط المكاني بالنسبة إلى النواتج الإنمائية في أفريقيا،

يظل هذا التخطيط غير مندمج بقدر كاف في عمليات السياسات الاقتصادية الوطنية.

٣٠- وسلط العرض الضوء كذلك على أهمية الربط بين التخطيط المكاني والتخطيط الاقتصادي، بالنظر إلى التفرعات الاقتصادية للمدن والنظم المكانية الوطنية. بيد أن الاعتبارات الاقتصادية تميل حاليا إلى إغفال عناصر التخطيط المكاني على الصعيدين الإقليمي والحضري، وتُنفذ الاستثمارات الاستراتيجية دون اتخاذ قرارات استثمارية سليمة من الناحية المكانية، وهو ما يؤكد الحاجة إلى إدماج منظور حضري ومكاني قوي في التخطيط الإنمائي الوطني إلى جانب سياسات التصنيع والتكامل التجاري الإقليمي وتعبئة الموارد المحلية. وينبغي للتخطيط المتعلقة بالإنعاش من جائحة كوفيد-١٩ وبالقدرة على التكيف معها أن تدمج أيضا الأبعاد الحضرية.

٢- المناقشة

٣١- سلم المشاركون، عقب ذلك العرض، بالحاجة الماسة إلى ربط التخطيط المكاني بالتخطيط الاقتصادي والإنمائي، وهي ممارسة يفتقر إليها الكثير من بلدانهم. وأشاروا أيضا إلى ضرورة إعطاء الأولوية للتحضر في خطط التنمية الوطنية، وهو ما يتيح إمكانية تأمين أموال من الحكومة المركزية وغيرها من المصادر. وفي الوقت نفسه، سلط الضوء أيضا على التحديات المترتبة بالتحضر، بما في ذلك الزحف الحضري العشوائي؛ وقصور الحوكمة؛ ونقص تنفيذ الخطط والأنظمة الحضرية وإنفاذها، وهي مشكلة يعمقها نقص الموارد البشرية والمالية.

٣٢- وسلم المشاركون أيضا بأن البلدان الأفريقية لا تستفيد بقدر كاف من الفوائد الكاملة التي يتيحها التحضر، مشددين على الحاجة الملحة، في هذا الصدد، إلى ربط التخطيط الحضري بالتنمية الصناعية لتلبية الحاجة المتزايدة إلى الوظائف الحضرية. ودعوا البلدان واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى التركيز على سبل إدماج احتياجات الأشخاص القادمين إلى المدن من المناطق الريفية في التخطيط الحضري والسياسات الحضرية لتمكينهم من فرص الحصول على وظائف وأنماط حياة لائقة.

٣٣- وأشار المشاركون أيضا إلى أهمية الفهم الكامل للدور الذي تؤديه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم الدول الأعضاء وللمجالات المحددة لهذا الدعم، والإطار والإجراءات اللازمة للتعاون بين اللجنة والدول الأعضاء، والطرق التي يمكن بها لبحوث اللجنة أن تساعد الدول الأعضاء. وذكروا أنه ينبغي للجنة، عند تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، أن تراعي الحالة الخاصة لكل بلد في تحديد نوع الدعم المناسب وظروفه.

٣٤- وأخيرا، شدد المشاركون على أهمية تنسيق التخطيط والميزنة فيما يتعلق بالالتزامات بتحسين التخطيط المكاني وتحقيق التنمية.

٣- التوصيات

٣٥- في ضوء تلك المناقشة، قدمت لجنة السياسات التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

- ١' تعزيز الروابط بين السياسات والاستراتيجيات الحضرية والصناعية لضمان أن يسير التحضر جنبا إلى جنب مع خلق فرص العمل المنتج الكافية؛
- ٢' إعطاء الأولوية للتحضر في خطط التنمية الوطنية باعتبار ذلك أيضا وسيلة لتعبئة الجهات الفاعلة والموارد؛
- ٣' إحالة طلبات المساعدة التقنية في مجال التخطيط المكاني والتحضر إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛
- ٤' دمج التخطيط المكاني في التخطيط الاقتصادي لاتخاذ قرارات استثمارية سليمة من الناحية المكانية وتخصيص الموارد المالية والبشرية المناسبة للتنفيذ؛
- ٥' تعزيز إنفاذ التشريعات الحضرية وقوانين البناء، بالنظر إلى التناقضات الحالية في هذا المجال؛
- ٦' تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في المناطق الريفية لتوفير الفرص والخدمات استجابة إلى الهجرة من الأرياف إلى المدن؛
- ٧' الحرص على أن يسبق التخطيط المكاني التطورات والاستثمارات الاقتصادية والمادية لتجنب الزحف العشوائي والمستوطنات العشوائية؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

- ١' تكييف الدعم التقني الذي تقدمه بما يتماشى مع خصائص المناطق والبلدان؛
- ٢' تيسير تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء في مجال التخطيط المكاني والاقتصادي؛
- ٣' إبلاغ الدول الأعضاء بعملها فيما يتعلق بالتحضر على نحو أفضل وأكثر انتظاما، نظرا للطلب المتزايد على الدعم؛
- ٤' تحسين التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) لتقديم دعم تقني مشترك من أجل تحسين السياسات والاستراتيجيات الحضرية؛
- ٥' ضمان إدراج الاعتبارات المناخية بقدر كاف في المساعدة التقنية المتعلقة بالتحضر.

سادسا- مناقشة عامة بشأن موضوع الدورة الرابعة "البناء بشكل أفضل نحو مستقبل شامل للجميع وقادر على التكيف في سياق جائحة كوفيد-١٩"

ألف- عرض ورقة المسائل المطروحة للمناقشة

١- العرض

٣٦- في معرض تقديم ورقة المسائل المطروحة للمناقشة، سلط ممثل الأمانة الضوء على الرسائل الرئيسية المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك أثرها الكبير على التنمية، وكيفية كشفها عن مواطن الضعف السابقة؛ وكذلك الفرص التي أتاحتها لإعادة معايرة جهود الحد من الفقر. واستعرض المتحدث الدعم الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للدول الأعضاء خلال الجائحة، مشيراً، على وجه الخصوص، إلى أن العاملين في القطاع غير الرسمي والعمالة الضعيفة هم أكثر الناس عرضة لخطر الوقوع في براثن الفقر. وشرح بالتفصيل تصدي البلدان الأفريقية لآثار الجائحة على الفقر، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية التوسعية الرامية إلى الحفاظ على الاستهلاك والطلب، والحيلولة دون فقدان الوظائف، والتخفيف من آثار الجائحة.

٣٧- وذكر أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وضعت ردًا فورياً على الجائحة باعتباره أولوية، ونسقت عملها البرنامجي وفقاً لذلك، حيث بدأت عملاً تحليلياً محدداً وبذلت جهوداً تنفيذية لدعم الطلبات التي تقدمها الدول الأعضاء بشأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت اللجنة الدول الأعضاء على الاستفادة من مبادرة تعليق خدمة الديون لتوسيع حيزها المالي. كما قادت اللجنة مرفقا للسيولة والاستدامة مكن المستثمرين من استخدام الديون الأفريقية الصادرة بالعملة الأجنبية مثل الدولار واليورو في معاملات إعادة الشراء. وتوقعت اللجنة توسع المرفق إلى ٣٠ مليار دولار.

٢- المناقشة

٣٨- في المناقشة التي تلت ذلك، استمع المشاركون إلى تفاصيل عن دراسة بشأن أثر الفقر أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إحدى الدول الأعضاء، وعن السياسات المنفذة في مختلف القطاعات الاجتماعية للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-١٩، التي شملت تقديم المساعدة الحكومية إلى الأسر ذات الدخل المنخفض. وقد وضعت خطة للإنعاش الاقتصادي، إلى جانب إجراءات لتنفيذ تدابير التخفيف.

٣٩- وردا على تلك المعلومات، أشار ممثل الأمانة إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وضعت مؤشرا للمخاطر والقابلية للتأثر بما في ذلك تغير المناخ والصحة ونوع الجنس وعوامل الخطر الأخرى. ويجري حالياً تحويل المؤشر إلى مجموعة أدوات، وسيشمل بدعم جميع البلدان الأفريقية. وأشار إلى أنه رغم انخفاض البطالة الرسمية نسبياً في أفريقيا بسبب ارتفاع مستويات العمالة غير المنظمة، فإن الاضطرابات في سلسلة

الإمداد في القطاع غير المنظم أدت إلى زيادة الضعف والفقر، وهو ما سيستغرق الانتعاش منه، كما يتضح من التجارب السابقة، سبع سنوات في المتوسط.

٣- التوصيات

٤٠- في ضوء تلك المناقشة، قدمت لجنة السياسات التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء أن تبني القدرة على التكيف عن طريق دمج القضايا الجنسانية واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطط الإنعاش وتقديم المساعدة إلى الأسر المعيشية الضعيفة والفقيرة؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

١' نشر تقريرها التقني عن المخاطر والقابلية للتأثر والمؤشر المقابل لغرض التفاعل والاستيعاب من قبل الدول الأعضاء؛

٢' المشاركة في المنابر والبرامج القطرية المعنية بالفقر لضمان تحسين الأخذ بالمشورة التقنية التي تقدمها وتدعيم اتساقها؛

٣' تزويد الدول الأعضاء بدعم تقني متسق ومستمر بدلا من الدعم التقني المخصص.

باء- فرقة العمل المصغرة ١: الاستفادة من التوسع الحضري لتحسين الإدماج والقدرة على التكيف

١- المناقشة

٤١- استعرض المشاركون التحديات التي تواجهها البلدان التي لا يوجد بها سوى عدد قليل نسبيا من المدن الرئيسية، مثل ملاوي. حيث لا تزال هذه المدن تجتذب أعدادا كبيرة من المهاجرين من المناطق الريفية، وكثيرا ما تكون الحكومات المحلية عاجزة عن التخطيط لهذا التدفق، ما يؤدي إلى استمرار نمو المستوطنات غير الرسمية وتفاقم التحديات الأخرى ذات الصلة. وكانت الخلاصة أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في تحديد المدن الثانوية وتطويرها مسترشدة باستخدام الأطر المكانية، بغية إيجاد المزيد من فرص العمل المنتج وغير ذلك من الأنشطة المدرة للدخل.

٤٢- وسلم المشاركون بأن الطابع المتعدد الأوجه للتحضر كثيرا ما يُغفل وشددوا على ضرورة تناول هذه المسألة مع مراعاة العمليات ذات الصلة مثل التصنيع، كما أبرزه "التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٧: التوسع الحضري والتصنيع من أجل التحول في أفريقيا" الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ونظرا للعمل الذي تقوم به بالفعل دول أعضاء مختلفة بشأن هذا الموضوع، فقد رحبت هذه الدول بإمكانية تبادل التجارب في التصدي للتحديات المشتركة. وأتفق على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لكيفية تنسيق العمل المناخي مع الجهود الرامية إلى تعزيز التحضر من أجل الإدماج والقدرة على التكيف.

٢- التوصيات

٤٣- في ضوء تلك المناقشة، قدمت لجنة السياسات التوصيات التالية:

- (أ) ينبغي للدول الأعضاء والشركاء القيام بما يلي:
- ١' مواصلة الخطط الاقتصادية مع التمويل والتخطيط المتصلين بالتوسع الحضري المستدام؛
- ٢' تحسين الربط والترابط بين التنمية الحضرية والريفية؛
- (ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:
- ١' تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء لإدراج التحضر في صميم التخطيط الإنمائي الوطني؛
- ٢' تيسير الحوار السياسي الرفيع المستوى، بما في ذلك الحوار مع مختلف الجهات المعنية على الصعيد الوطني، للتوعية بأهمية التحضر في النمو والتحول بصورة عامة من أجل زيادة الوعي لدى صناع القرار؛
- ٣' توسيع نطاق نشر منتجاتها وأدواتها المعرفية المتصلة بأهمية التحضر وتبادلها باعتباره مسألة شاملة في التخطيط الاقتصادي الوطني؛
- ٤' إجراء تقييمات متعددة القطاعات للتحضر، لا تركز على السياسات الحضرية فحسب وإنما أيضا على التخطيط الإنمائي الوطني والسياسات الصناعية؛
- ٥' تحديد جهات تنسيق معنية بالتحضر على المستوى القطري والعمل معها في الوزارات ذات الصلة في الدول الأعضاء، وضمان الاتساق مع الشركاء والجهات المعنية؛
- ٦' تسهيل عمليات التعلم وتبادل الخبرات بين البلدان التي تواجه تحديات مشتركة وفيما يتعلق بالتحضر؛
- ٧' مراعاة آثار تغير المناخ في المدن الأفريقية وما يتصل بذلك من تبعات سياسية.

جيم- اجتماع فرقة العمل المصغرة ٢: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والقدرة على التكيف

١- المناقشة

٤٤- أبرز المشاركون ضرورة النظر في تداعيات جائحة كوفيد-١٩ من منظور الإنصاف، وأشاروا إلى أن المرأة تأثرت بقدر أكبر من حيث سبل العيش وأثر الجائحة على مستوى الأسرة المعيشية، لكن الرجل تأثر سلبا أيضا. وشددوا أيضا على ارتفاع

مستويات العنف الجنساني أثناء الجائحة، وعلى ضرورة معالجة أسبابه الجذرية. وتبادل عدد من البلدان تجاربه في التدخلات المراعية للفوارق بين الجنسين استجابة إلى آثار الجائحة. ففي كينيا، قدمت الحكومة تحويلات نقدية إلى الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن والفقراء. وقدمت تونس الدعم المالي إلى عمال المنازل، لأن العديد من الأسر استغنت عن خدماتهم خلال فترات الإغلاق. وفي موريشيوس، قدمت هيئات حكومية إلى النساء رائدات الأعمال تدريباً على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية لتسويق منتجاتهن على الإنترنت. وفي كوت ديفوار، أنشئت صناديق لدعم النساء العاملات في القطاع غير الرسمي.

٢- التوصيات

٤٥- في ضوء تلك المناقشة، قدمت لجنة السياسات التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي:

- ١' إنشاء هياكل رسمية دائمة لمساعدة المرأة ووضع خطط استثمارية لدعمها في القطاع غير المنظم؛
- ٢' إنشاء هياكل وكيانات وهيئات بحثية تقدم معلومات علمية عن القضايا الجنسانية من أجل دعم التدخلات السياساتية التحويلية القائمة على الأدلة والمراعية للفوارق الجنسانية على الصعيد الوطني؛
- ٣' النظر في إصدار تشريعات لحماية ضحايا العنف الجنساني وتنفيذها؛
- ٤' توفير الدعم للهياكل الوطنية والمحلية القائمة التي تعمل على التصدي للتحديات المتصلة بنوع الجنس، لا سيما تلك التي تقدم الخدمات للنساء؛
- ٥' العمل، تحت قيادة المكاتب الإحصائية الوطنية، على تعزيز جمع البيانات الميدانية، لا سيما بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، من أجل تحسين توافر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس على الصعيد الوطني؛
- ٦' الحرص على أن تكون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صميم خطط وألويات التعافي من الأوبئة على الصعيد الوطني؛
- ٧' اعتماد وتعزيز المبادرات الرامية إلى تشجيع ريادة الأعمال النسائية، لا سيما في مجال التنمية المستدامة؛
- ٨' إنشاء صناديق وطنية للمرأة لتشجيع مشاركة النساء في اتخاذ القرار، مع التركيز على برامج توجيه الشباب في السياسة؛
- ٩' إنشاء أكاديميات لتعزيز قدرات الشباب على الانخراط في السياسة، بما في ذلك الأكاديميات التي تركز على مهارات ومعارف مهنية أخرى، بما في ذلك الفنون والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛

١٠' تشجيع استخدام النساء العاملات في القطاع غير المنظم الأدوات الرقمية لعرض وبيع منتجاتهن على المنصات الإلكترونية ومزاولة أعمالهن التجارية وأنشطتهن الاقتصادية؛

١١' تقديم الدعم المالي للنساء المتضررات من الجائحة، من خلال الأموال والتحويلات النقدية وغيرها من مبادرات الحماية الاجتماعية ذات الصلة؛

١٢' دعم النساء بالاستفادة من مجموعات سلاسل القيمة لتمكين من تكوين الثروة ومن ثم القضاء على الفقر، من خلال إضافة القيمة وتقاسم الممارسات الجيدة؛

١٣' تقدير ودعم سبل معيشة الأسر، إذ قد تتأثر المرأة تبعاً بهذه الجائحة من خلال الآثار التي يواجهها أفراد العائلة الذكور الذين يعملون الأسرة المعيشية؛

١٤' تعزيز ثقافة الذكورة الإيجابية وإشراك الرجال والفتيان في الجهود الوطنية الرامية إلى تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

١' إعداد قائمة بالممارسات الجيدة ونشرها في جميع أنحاء أفريقيا، فيما يتصل بهيكل الدعم والتشريعات المتعلقة بالمساواة الجنسانية؛

٢' دعم نشر البحوث والممارسات الجيدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تنمية القدرات والمساعدة التقنية، وكذلك عن طريق تعميم المنظورات الجنسانية في مختلف القطاعات؛

٣' إنشاء منبر للنساء رائدات الأعمال لتبادل المعلومات والممارسات الجيدة، استكمالاً للجهود الأخرى التي تبذل في جميع أنحاء المنطقة؛

٤' تعزيز الإدماج المالي والمعرفة الرقمية باعتبار ذلك وسيلة لمعالجة تمكين المرأة.

دال- اجتماع فرقة العمل المصغرة ٣: الفقر والضعف والاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

١- المناقشة

٤٦- استعرض المشاركون مختلف التحديات التي واجهتها الدول الأعضاء خلال فترة الجائحة، بما في ذلك المسائل الأمنية التي ظلت قائمة في العديد من الدول الأعضاء. ومع ذلك، فقد أُحرز تقدم كبير في توفير شبكات الأمان الاجتماعي ووضع سياسات لتحسين سبل معيشة السكان، لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال.

٤٧- وحثوا المشاركون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة تزويد الدول الأعضاء بالدعم التقني في تصميم السياسات والبرامج الرامية إلى التصدي للفقير وتقليل مخاطر الوقوع في براثن الفقر. ودعوها إلى تعميم التقارير في الوقت المناسب، حتى تتمكن الدول الأعضاء من المشاركة بفعالية أكبر في مناقشات اللجنة والمساهمة فيها.

٢- التوصيات

٤٨- في ضوء تلك المناقشة، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة تزويد الدول الأعضاء بالدعم التقني في تصميم السياسات والبرامج الرامية إلى التصدي للفقير وتقليل مخاطر الوقوع في براثن الفقر.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا نشر تقاريرها في وقت أبكر لتمكين الدول الأعضاء من المشاركة بفعالية أكبر في مناقشات اللجنة والمساهمة فيها.

(ج) ينبغي أن تجري اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

سابعاً- النظر في استنتاجات الدورة الرابعة والتوصيات الصادرة عنها واعتمادها

٤٩- اعتمدت اللجنة استنتاجاتها وتوصياتها، على النحو المبين في بنود جدول الأعمال المذكورة أعلاه، بغرض توجيه الشعبة في عملها المتعلق بتحليل الروابط بين النمو والفقير وعدم المساواة، في سياق السياسة الاجتماعية، والتحضر، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ثامناً- اختتام الجلسة

٥٠- في ختام الاجتماع، شكرت الرئيسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنظيم الدورة، وكافة المشاركين على حضورهم ومساهماتهم النشطة في المناقشات. وسلطت الضوء على إنجازات الاجتماع، وركزت بوجه خاص على بلورة فهم مشترك لأوجه الترابط بين مختلف أبعاد الفقر وعدم المساواة في سياق الجائحة.

٥١- وسلطت الضوء أيضاً على بعض الأولويات السياساتية الحاسمة من أجل مستقبل شامل للجميع وقادر على التكيف في أفريقيا في سياق الجائحة، بما في ذلك الفقر والضعف، والمساواة بين الجنسين، وقضايا الشباب، والتحضر المستدام، وذكرت أن هناك فرصاً غير مستغلة للتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والدول الأعضاء في مجموعة من المجالات.

٥٢- وأعلنت الرئيسة اختتام الاجتماع في الساعة الثامنة والنصف من مساء
الخميس ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.
